مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

مجلة علمية متخصصة تصدر عن الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثالث

2009

مجلـــة

الجمعية الجغرافية الليبية

العدد الثالث- 2009م

مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

البحوث والمقالات الواردة في هذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ولا تعبر بالضرورة عن رأي مجلة الجمعية الجغرافية الليبية

تتم المراسلات والمشاركات على العناوين التالية:

- مكتب الجمعية الجغرافية الليبية بمدينة الزاوية .
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الغربية، طرابلس.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الجنوبية، سبها.
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الوسطى، سرت
- إدارة فرع الجمعية بالمنطقة الشرقية، بنغازي

الوكالة الليبية للترقيم الدولي الموحد للكتاب

دار الكتب الوطنية

بنغازي - ليبيا

هاتف : 9097074 - 9096379 - 9090509

بريد مصور : 9097073

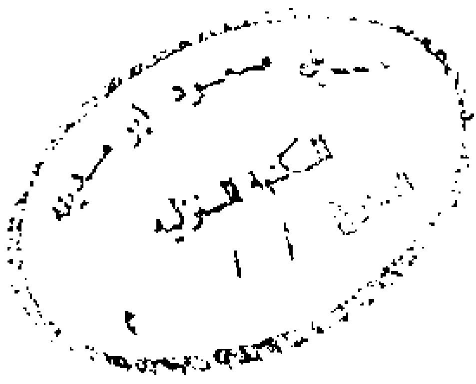
البريد الإلكتروني :

nat_lib_libya@hotmial.com

رقم الإيداع : / 2009

ردمك - - ISBN 978 – 9959 – 852

التنفيذ الفني / أكرم محمود جودة



شكر وتقدير

تتوجه الجمعية الجغرافية الليبية بالعرفان والتقدير وخالص الشكر للأساتذة الذين تفضلوا بتأليف أو ترجمة الموضوعات المنشورة في هذا العدد، وإلى الأساتذة الذين تفضلوا بمراجعتها وتقويمها.

وشكر خاص موجه إلى الدكتورة كريمة مصطفى عمار وإلى الدكتور محمود عبد الله نجم وإلى الدكتور سعد الزليتني على ما بذلوه من جهد في تجميع أعمال إصدار هذا العدد وتنسيقها ومتابعتها حتى لحظة الإصدار .

والشكر موجه أيضاً إلى كل من ساهم بجهد لإخراج هذا العمل إلى حيز الوجود، والله الموفق المستعان .

أ.د. منصور محمد الكيخيا

أمين اللجنة الشعبية للجمعية الجغرافية الليبية

محتويات العدد

الافتتاحيـــة

عزيزي القارئ . .

أسجل نيابة عن هيئة تحرير مجلة الجمعية الجغرافية الليبية، شكري لمن تقدم بالسؤال عن عذر تأخر صدور العدد الثالث من هذه المطبوعة، التي انطلقت فكرتها لتكون لسان حال من اتخذوا من هذا التخصص سبيلاً ومسلكاً، ينير لهم طريق مستقبلهم، إلا أن واقع الحال قد بات –مع الأسف- لا يقر تطلعاً من هذا القبيل، الذي أفسح المجال، ربما من دون رغبة منه، في طرح مستجدات، أصبحت بديلاً مقنعاً عن بذل الجهد وإثراء المعرفة، مع الاحتفاظ بحق النقد للقلة التي تجاهد من أجل العطاء، ولو بعد حين.

انقضت فترة ليست بالقصيرة على صدور العدد الثاني الذي ما زال جله رهن جدران مقر الجمعية التي لم يصلها قرش واحد مما تم توزيعه على أكثر من جامعة، ما يعني أن طباعة هذا العدد، قد لعب الاستجداء فيها الدور الحاسم.

ومهما كان الأمر، فأملي كبير في أن يسهم هذا العدد في أداء الغرض الذي وجدت هذه المطبوعة من أجله أصلاً، مع رجاء الكتابة إلينا، سواء للإسهام في توفير مادتها العلمية، التي باتت تشكل عبئاً بالفعل، أو إبداء ما تراه من ملاحظات، مع الأمل في أن يتغير الحال ويصبح التواصل أكثر يسراً وانتظاماً.

والله ولي التوفيق

أ.د. الهادي أبو لقمة

رئيس التحرير

إستراتيجيات لتنمية سياحية صحراوية مستدامة في ليبيا

د. سعيد صفي الدين الطيب(*)

مقدمة:

يعد قطاع السياحة أحد أهم القطات الاقتصادية المؤثرة بشكل مباشر في اقتصاديات كثير من الدول في عالمنا المعاصر، حيث أصبحت إيراداتها تمثل أحد المصادر المهمة للدخل القومي، وأحد مصادر العملات الصعبة الداعمة لميزان المدفوعات، والدافعة لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول، والنامية منها بوجه خاص. كما يسهم هذا القطاع في توفير مجال واسع من فرص العمل المختلفة. وتشير الإحصائيات الدولية في قطاع السياحة إلى تنامي أعداد السائحين بوتيرة متزايدة، فقد قفزت من حوالي 25 مليون سائح عام 1950، لتصل إلى حوالي 700 مليون سائح عام 2002. ومن المتوقع أن تصل إلى حوالي 1.6 بليون سائح عام 2020 (الحميرى والحوامد 2006: 159)، بينما ارتفع حجم العوائد الدولية من 2.1 بليون دولار عام 1950 ليصل إلى حوالي 500 بليون دولار عام 2002.

بيد أن النمو السريع لقطاع السياحة، أسوة ببعض القطاعات الأخرى، جعله عرضة للنقد من قبل معارضي الفكر التنموي التقليدي، المبني على مبدأ النمو اللامتناهي على حساب المقدرات البيئة، وما آلت إليه هذه السياسيات التنموية من ظهور تحديات بيئية، تواجه العالم بأسره، وتهدد موارده

(*) عضو هيئة التدريس، قسم الجغرافيا، جامعة قاريونس .

المحدودة. وقد نتج عن هذا النقاش والجدل ظهور نموذج التنمية المستدامة، بديلاً يراعي حدود البيئة حاضراً ومستقبلاً.

والسياحة هي أحد هذه النشاطات البشرية التي تتأثر بالبيئة وتؤثر فيها، فتساهم إيجاباً في الحفاظ على بعض مكوناتها، كما أنها تؤثر سلباً على بعض الجوانب البيئية الأخرى. فقد تسبب عمليات التغيير في معالم البيئة إثر توالي العمليات والبناء بشكل عشوائي إلى تهديد البيئة، والإخلال بالتوازن الذي يحكم عناصرها، ما يهددها بالدمار والزوال نهائياً.

دفعت المشكلات التي صاحبت التنمية السياحية المبنية على جني أكبر فوائد اقتصادية ممكنة، وإهمال الجوانب البيئية والثقافية، إلى تبني نموذج التنمية المستدامة، الذي يهدف إلى إحداث تغيرات شاملة في معنى صناعة السياحة وأهدافها. هذا الطرح أدى إلى ظهور مفهوم "السياحة البيئية" ذات القاعدة البيئية (من مناخ وتربة ونبات وحيوان وشواطئ ومظاهر جيولوجية ومظاهر ثقافية...). وتصنف السياحة الصحراوية كأحد هذه الأنماط السياحة البيئية.

في هذه الأثناء يشهد العالم تحول جزء كبير من الطلب السياحي العالمي التقليدي إلى هذا النمط من السياحة، الذي يشبع فيه السائح رغباته بالتمتع بالقيم الجمالية والثقافية والمعرفية للبيئة الطبيعية والبشرية، مع الوضع في الحسبان احترامها وحمايتها وعدم المساس بأنظمتها.

ونظرا للتوجه العام في ليبيا نحو تطوير قطاع السياحة، كأحد البدائل المهمة لتنويع القاعدة الاقتصادية من ناحية، ووقوع أغلب الأراضي الليبية ضمن نطاق البيئة الصحراوية الجافة بنسبة تقدر بحوالي 91% من إجمالي

المساحة الكلية للبلاد من ناحية أخرى، وما يتمتع به هذا الإقليم من مقومات سياحة بيئية فريدة ومميزة، فإن هذه الورقة تهدف إلى مناقشة مفهوم التنمية المستدامة، كنموذج تنموي يحمي المقدرات السياحية الصحراوية الحساسة، إضافة إلى عرض إمكانيات الإقليم الترويحية، ثم مناقشة الضغوط على المقدرات البيئية، وأخيراً طرح بعض الاستراتيجيات للتنمية السياحية المستدامة بالإقليم.

التنمية المستدامة:

شهدت الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية توجهاً عالمياً قوياً نحو التنمية الاقتصادية. ولتحقيق ذلك الهدف اتبعت كثير من دول العالم بعض النماذج الاقتصادية، التي لقيت رواجاً كبيراً في ذلك الحين، من أشهرها نموذج روستو Rostow، ونموذج ميردال Myrdal، التي ركزت على النمو الصناعي والسكاني في المدن والأقاليم. إلا أن أغلب ما كتب في تلك الفترة قد ركز بصفة عامة على الجوانب الاقتصادية. أما عامل البيئة فقد أهمل، ونُظر إليه كمجرد وسيلة لتحقيق التنمية (Bramwell and Lane 1993:1). لكن بعد مدة زمنية، وخاصة خلال حقبة الستينيات من القرن الماضي، برزت تساؤلات كثيرة حول مفهوم التنمية الاقتصادية، والنمو اللامتناهي الذي كان على حساب المقدرات البيئية الطبيعية وتدمير مكوناتها، والذي ثبت أنه ذو تأثير حاسم في النظام الاجتماعي، واتضح أن "نمط الإنتاج والاستهلاك السائد هو نمط عاجز عن تجديد الحياة في المستقبل، وغير قادر على تجديد الموارد الطبيعية وامتصاص المخلفات والفضلات التي بلغت درجات قصوى وتجاوز حدود البيئة على الاحتمال والتحمل" (عبد الخالق 1993: 83).

أخذ الفكر البيئي في الظهور والتبلور في أجزاء كثيرة من العالم، وأصبحت قضايا البيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكيفية التخطيط لها وإدارتها، تحظى باهتمام واسع من قبل الأكاديميين والمؤسسات المحلية والدولية، لتلافي أخطاء الماضي، واستجابة للتطور المعرفي والعلمي الذي أسهم في تغيير بعض المفاهيم والقيم الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وقد برز خلال حقبة الثمانينيات من القرن العشرين تطور جوهري في الفكر البيئي، تبلور عن الجدل في هذا المضمار الذي ساد لمدة طويلة. وقد تمثل هذا التطور في ظهور نموذج Paradigm تنموي جديد تمثل في مفهوم التنمية المستدامة (Bramwell and Lane 1993: 2). وقد هيأت الدراسة التي أعدتها لجنة بروندتلاند Brundtland 1987 تحت عنوان (مصيرنا المشترك Our Common Future) الانطلاقة الفعلية للتنمية المستدامة (البنا 2000: 155) (Hunter1995:157). وقد عزز هذا التوجه في مؤتمر هيأة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 1992، حيث تبنت حكومات 182 دولة جدول أعمال القرن الحادي والعشرين (أجندة 21) التي تتضمن خطة تصورية لضمان مستقبل مستدام لكوكب الأرض (الخولي 2004: 4).

هناك عدة تعريفات لمفهوم التنمية المستدامة، لعل أكثرها شيوعاً ذلك الذي ورد عند الاشوح (2004: 96) الذي يعرفها بأنها "التنمية التي تلبي حاجات الأجيال الحاضرة، دون الانتقاص من قدرة الأجيال القادمة على الوفاء بحاجاتها". وقد لخص جلالة (1995: 32) المرتكزات الأساسية للتنمية المستدامة في ثلاث نقاط هي:

1- تسعى التنمية المستدامة إلي تحقيق العدالة بين الأجيال الحاضرة والقادمة، وبالتالي فإن الأجيال الحاضرة مسؤلة عن الحالة التي تترك بها موارد البيئة (هواء، ماء، نبات، يابسة).

2- تعني التنمية المستدامة التركيز علي الموارد المتجددة أكثر من نظيرتها غير المتجددة، وتهدف إلى تقليل الأضرار الجانبية لحركة التنمية قدر الإمكان.

3- لا تهدف التنمية المستدامة إلي إيقاف عمليات التنمية ولكنها تسعى إلى إيجاد توازن بين الفوائد من عمليات التنمية وبين السلبيات الناجمة عنها حتى يمكن تأمين مستوى من الرفاهية البشرية أطول مدة زمنية ممكنة.

السياحة والتنمية المستدامة:

ازدهرت صناعة السياحة عالمياً في الفترة التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، نتيجة لما شهده العالم من استقرار سياسي واقتصادي من ناحية، وما ترتب على هذا الوضع من زيادة في المداخيل، وقلة ساعات العمل، وزيادة العطلات المدفوعة، وتطور وسائل المواصلات والاتصالات، ما أسهم في ارتفاع حجم الطلب السياحي، وتعاظم أعداد الأفواج السياحية عاماً بعد عام. وظل مفهوم التنمية كما سبق ذكره مركزاً على الجوانب الاقتصادية، رغبة في الحصول على أكبر قدر من العملات الصعبة، وتحقيق أقصى ربحية ممكنة (Poon 1993: 5)، وأصبحت السياحة المكثفة mass tourism تمثل مشكلة اقتصادية واجتماعية وبيئية.

دفعت المشكلات التي صاحبت نمو السياحة إلى توجيه النقد إليها على أنها وراء العديد من المشاكل البيئية، التي حدثت للحياة النباتية والحيوانية

والمائية والغلاف الغازي، وما يترتب عليها من مشاكل صـحية واقتصـادية (Pigram, 1992: 76)، وما تقدمه السواحل الأسبانية على البحر المتوسط إن هو إلا "نموذج للتدهور البيئي الطبيعي، نتيجة للمد السياحي غيـر المخطـط" (عبد الحكيم والديب، 1995: 179). كما أن بقية سواحل البحـر المتوسـط مهددة بالنمو الهائل للمرافق السياحية، التي تتخلص من كميات هائلة من مياه الصرف الصحي في البحر، الذي يعد من أقوى عوامـل الجـذب السـياحي بالإقليم.

كذلك تؤثر السياحة سلباً على مناطق الشعاب المرجانية، وما يحيط بهـا من حياة نباتية وحيوانية بحرية. ويحدث هذا إما عن طريق كسـرها وبيعهـا كهدايا تذكارية، أو عن طريق ممارسة رياضة الغطس، وما تسببه من تـدمير للشعاب المرجانية. كما تسهم القوارب في هذا الدمار أثناء إلقائها مراسـيها أو جذبها. وقد تعرض كثير من المناطق المرجانية في العالم إلي هذه المؤثرات، كما هو الحال في تايلاند وتنزانيا وكينيا ومدغشقر وسيلان ومصر واسـتراليا (Ioannidis and Delobage, 1998: 242).

لا تخلو المناطق الجبلية من التأثيرات السلبية لصناعة السـياحة، التـي تتسبب في انجراف التربة من على المنحدرات الجبلية، سواء نتيجة لحركـة المشي المكثف، أو باستخدام الحيوانات للتنقل والنزهة. تسهم السياحة أيضا في تدمير أجزاء من الغابة، سواء عن طريق القطع لأغراض التدفئة أو الطهـي، أو عن طريق التسبب في بعض الحرائق، كما يسهم نشاط بناء الخيـام فـي تدمير البيئة المجـاورة (Poon, 1993: 65) (Mathieson and Wall, 1983: 102). كما أشار إنسكيب (Inskeep, 1991:346) إلى ما يمكن أن تحدثه البيئة المستحدثة من تأثيرات في السلوك الطبيعي للحيوانـات البريـة،

حيث تؤثر المنشآت السياحية في شكل الهجرة السنوية الطبيعية لتلك الحيوانات. كما أن تقديم الغذاء لها قد يدمر حياتها الطبيعية، وما يترتب على ذلك من خلل وتغير في النظام البيئي للمنطقة.

لم تنجُ البيئة الصحراوية من العبث والتأثيرات السلبية، فقد تعرضت المعالم التراثية التاريخية في الصحراء في الحقبتين الزمنيتين الماضيتين إلى تخريب واسع النطاق، وإتلاف بشكل غير قابل للإصلاح، وأصبحت المواقع التي لم يمسها العبث قليلة. فعلى سبيل المثال تعرض حوالي 40% من الفن الصخري في المغرب إلى التلف وفقدان قيمته الأصلية، هذا بالإضافة إلى ضياع ملايين القطع والأدوات الصخرية التاريخية، كما ضاعت من منطقة جبال تاسيلي وحدها في الجزائر حوالي مليوني قطعة تاريخية. وإجمالاً يمكن القول بان الصحراء معرضة إلى سلب ممنهج، من قبل لصوص محترفين، ساهموا في سلب وتدمير كثير من المواقع التاريخية المهمة بإقليم بالصحراء (Keenan 2006: 242) و(Barnett 2006:104) . ويشير كينان Keenan (2006: 245-246) إلى أن هناك علاقة بين حركة السياحة واختفاء جزء كبير من الإرث التاريخي، فقد تعرضت آلاف القطع الأثرية والرسوم للنهب والإتلاف، بعد ارتفاع أعداد الأفواج السياحية في إقليم الصحراء، حيث يندس العديد من اللصوص المحترفين وسط السائحين الأبرياء، وينهبون آلاف القطع التاريخية، ويسوقونها عالمياً عبر منظومة الانترنت بأسعار مرتفعة.

أما طبيعة الصحراء، التي تتسم بالجفاف وندرة النبات والحيوان والإنسان، نتيجة لظروف المناخ، فتجعلها شديدة الحساسية تجاه العمليات المتصلة بالنشاطات السياحية، حيث تترك النشاطات البشرية المكثفة،

والاستخدامات الجائرة للموارد النادرة، آثاراً متباينة على النظام البيئي الصحراوي وتنوعه الحيوي. ويمكن القول إن النشاطات السياحية غير المنظمة والمنفلتة، وخاصة بعد انتشار استخدام السيارات الصحراوية ذات الدفع الرباعي والدراجات النارية، قد ساهمت بشكل واضح في تدمير أجزاء من الحياة النباتية والحيوانية الهشة والحساسة. ويرجح أن جانباً من هذه الرحلات السياحية قد يكون مرتبطاً بجرائم سرقة ونهب القطع التاريخية.

أما من الناحية الاجتماعية والثقافية فقد تظهر بعض المظاهر السلبية الناجمة عن قلة الوعي وتدني الشعور بالاعتزاز بالذات واختفاء الشخصية الثقافية المحلية، نتيجة لانصهار المجتمع المحلي في نسيج ثقافات خارجية. كذلك قد يتحول بعض المواطنين إلى سماسرة، ويتحول التراث الثقافي إلى سلعة للبيع، بل يتحول كل شيء للبيع، حتى الشعائر والطقوس الدينية، بسبب هذه الشخصية المطموسة. وهكذا يضيع أو يدمر كثير من المعالم التاريخية والثقافية، نتيجة تعرضها للسرقات والإهمال وعدم الاكتراث بسبب ضياع الهوية الاجتماعية.

وللخروج من المأزق التنموي التقليدي لقطاع السياحة، بدأ التوجه للأخذ بنموذج التنمية المستدامة، كتوجه بيئي وإنساني عالمي، حيث يعد نموذج السياحة المستدامة نموذجاً ايجابياً، يهدف إلى تقليل الإشكاليات الناجمة عن التفاعل المعقد بين صناعة السياحة والسائحين والبيئة في مناطق الجذب السياحي. يركز هذا النموذج على حماية المعطيات السياحية البيئية الطبيعية والثقافية، لغرض استثمارها والاستفادة منها في المستقبل (Timothy 1998:52) (غنيم وسعد 2003 : 65). هذا النموذج لا يقف أمام النمو، ولكنه يعمل على حدود معينة للنمو. هذه الحدود تختلف بشكل واضح من مكان

لآخر، وذلك حسب المنهج الذي تدار به الأمور. ففي بعض الأماكن يعد النشاط السياحي أحد النشاطات الأساسية حاضراً ومستقبلاً، لذلك فلا مناص من تطويره، مع ضمان أن تدار عمليات التنمية بشكل مستدام (Page and Thorn 1997:60). وفي هذا الصدد يشير عبد الوهاب (1998: 96) إلى أن السياحة المستدامة تقوم على "إدارة الموارد إدارة مثلى واعية، بحيث تساهم في تحقيق الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والجمالية، وتحافظ على الهوية الثقافية للمجتمع، والمضامين الايكولوجية الأساسية، والتنوع البيولوجي ومنظومة الحياة بوجه عام".

لقد حدد برامويل ولين Bramwell and Lane أربعة مبادئ رئيسة للتنمية السياحية المستدامة هي (Timothy, 1998:53):

1- تبني أسلوب التخطيط ورسم الاستراتيجيات الشمولية.

2- حماية أساسيات البيئة الايكولوجية (النظام البيئي).

3- حماية التراث الإنساني والحفاظ على التنوع البيئي.

4- تبني التنمية التي تسهم في استدامة الموارد لأجيال المستقبل.

من بين السبل والتقنيات التي تدار بها التنمية السياحية المستدامة ما يعرف بمفهوم القدرة الاستيعابية carrying capacity، التي يمكن عن طريقها تحديد مستوى الحجم الملائم لأي نشاط سياحي تنموي، يمكن أن تتحمله المنطقة، وما إذا زاد عن ذلك الحد ستكون تأثيرات التنمية السياحية، الطبيعية والثقافية، غير مقبولة ولا يمكن تحملها (القحطاني و أرباب1997 : 64). إلا أن هذه الإجراءات ليست بالأمر الهين، وتحتاج إلى كثير من

الإمكانات والموارد. وقد أشار كوبر وآخرون (Cooper, et al 1993:98) إلى أنه يمكن قياس حدود الطاقة الاستيعابية باستخدام بعض المتغيرات مثل مدة الإقامة، وخصائص السائحين، وسمات السكان المحليين، ومدى التركز الجغرافي للسائحين ودرجة الموسمية.

الإمكانيات السياحية بإقليم الصحراء:

تزخر الصحراء الليبية بالعديد من المقومات السياحية البيئية (الطبيعية والبشرية) الفريدة، فقد كانت موطن الحضارات القديمة، التي نشأت على ضفاف الأنهار والبحيرات التي كانت منتشرة في هذا الإقليم، وتركت خلفها الرسوم والنقوش في الكهوف وعلى أسطح الصخور، كما تركت الأدوات المستخدمة للحياة اليومية. تتميز الصحراء أيضاً بخاصية التنوع الحيوي والجيولوجي والجيومورفولوجي، ما جعلها ميداناً لدراسة تكون الأرض وتحليل المتحجرات والنيازك.

هذا التنوع البيئي البشري والطبيعي جعل هذا الإقليم مصدر جذب سياحي مهم، يلبي رغبات السائح المستكشف والمغامر والدارس للتاريخ الطبيعي والرياضي والباحث عن الهدوء والسكينة والباحث عن الجمال في البيئات الجافة والمهتم بالثقافات الإنسانية المختلفة.

ويمكن إيجاز عوامل الجذب السياحي البيئية فيما يلي:

1ـ الموقع الجغرافي:

يقع إقليم الصحراء الشاسع فيما بين دائرتي عرض 48' 18° و 29° شمالاً تقريباً، ويشمل أغلب الأراضي الليبية الواقعة إلى الجنوب من إقليم

البحر المتوسط، ويحده شرقاً مصر والسودان، وجنوباً تشاد والنيجر والجزائر، وغربا تونس والجزائر. وقد ميز هذا الموقع، الإقليم بخصائص معينة هي:

أ- أثر موقع الإقليم على علاقاته التاريخية والاقتصادية والاجتماعية مع دول الشمال الإفريقي ودول الساحل والصحراء، وكذلك دول حوض البحر المتوسط، ما أعطاه مزايا تاريخية وثقافية مميزة تجعل منه وجهة سياحية مهمة.

ب- موقع الإقليم في العروض المدارية الجافة والحارة يشجع على قيام السياحة الشتوية.

ج- الوقوع في منطقة الأجواء الصافية يشجع على تنمية سياحة العبور.

د- قرب الإقليم من السوق السياحي الكبير في غرب أوربا، يجعل منه وجهة سياحية مهمة للسياحة الصحراوية.

2 ـ المناخ:

يعتبر المناخ من أهم الموارد الطبيعية التي تقوم عليها صناعة السياحة، فغالباً ما يرغب السائحون في ظروف مناخية معينة، تحدد وجهاتهم السياحية. كما تؤثر ظروف المناخ كذلك في التخطيط السياحي، من حيث طول الفصل أو قصره، ودرجة حرارته، واتجاهات الرياح السائدة، وما تتطلبه هذه الظروف المناخية من خطط لإنعاش حركة السياحة.

يعتبر مناخ الإقليم الصحراوي حاراً وجافاً أغلب فترات السنة، فيما عدا شتاءه القصير ذا المناخ المعتدل. يبلغ متوسط درجة الحرارة السنوي حوالي

أ- تتفرد البيئة الصحراوية بكثير من المظاهر الجيولوجية والجيومورفولوجية الجذابة الناجمة عن عوامل التعرية المائية والريحية، كالأقواس الصحراوية والمغارات والموائد والكثبان الرملية والبحيرات الصحراوية، إلى غير ذلك من مظاهر وأشكال مميزة.

ب- وضوح المظاهر الناجمة عن الحركات التكتونية، المتمثلة في فوهات البراكين الخامدة والصدوع والشقوق.

ج- تحتوي على حقول للنيازك وآثار ارتطامها بالأرض.

وفيما يلي عرض لأهم الظاهرات الجيولوجية والجيومورفولوجية الصحراوية:

-مرتفعات جبلية نشأت بفعل عوامل باطنية وتشمل مرتفعات مساك، واكاكوس، وتادرات، وأركنو والعوينات. والجبال البركانية المتمثلة في واو الناموس، جبل الهروج الأسود، وجبل السوداء.

-مظاهر تكونت بفعل العوامل الخارجية وتتمثل في الكثبان الرملية التي تغطي مساحات شاسعة مثل بحر رمال أوباري والزلاف وبحر رمال مرزق، وبحر الرمل العظيم في شرق ليبيا.

-ظاهرة البحيرات الصحراوية، ومن أهمها بحيرة قبرعون، وبحيرات واو الناموس، وبحيرة الملفا في الجغبوب، وبحيرة بزيمة في الكفره.

4 ـ عوامل الجذب البيئية البشرية:

تنتشر في هذا الإقليم معالم بدايات الحضارة الإنسانية، التي يستدل عليها بما تركه الإنسان من رسوم ونقوش على الصخور، ومن أدوات كان يستخدمها في تلك الحقب، التي تعود إلى حوالي عشرة آلاف سنة قبل الميلاد (البرغوثي 1971: 30). وتوجد النقوش الصخرية لإنسان ما قبل التاريخ في وادي الزيغن غربي مرزق، وفي وادي الآجال والمكنوسة، وجبل زنككرا جنوب جرمه، وكذلك في وادي برجوج وجبل غنيمة وجبل العوينات. يُضاف إلى هذا نمط الحياة المميز والغني بالتراث لسكان الواحات المتناثرة في إقليم الصحراء، وكذلك الطراز المعماري المميز للمدن والقرى الصحراوية. ويمكن استثمار هذه الموارد وتطوير أنماط متعددة لصناعة سياحية متطورة ذات قدرة تنافسية.

5 ـ مدن الواحات التاريخية:

كان للظروف الطبيعية والاقتصادية والتاريخية لهذا الإقليم دورٌ بارز في ظهور مناطق الاستقرار القديمة، التي تضم العديد من المعالم التاريخية والثقافية والمعمارية، التي تجذب كثيراً من السائحين، وتتمثل في واحات غدامس وغات والبركت ذات المعمار الصحراوي المميز، ومرزق المركز التجاري القديم الذي ربط البحر المتوسط بأفريقيا، وواحتي أوجلة وزويلة ذات الصبغة الإسلامية الفاطمية. هذا بالإضافة إلى واحات الجغبوب وجالو وواحات الجفرة والكفرة.

الآثار البيئية لحركة السياحة الدولية:

على الرغم من توفر عوامل الجذب السياحي الطبيعية والبشـــرية، إلا أن ليبيا لم تكن وجهة سياحية مهمة، فعلى مدى 30 عاما (1968-1998) بلـــغ متوسط حركة السياحة حوالي 58 ألف سائح سنويا فقط. وترجع هذه الحالـــة لعدة عوامل، منها عدم اهتمام الدولة بتنمية هذا القطـــاع كأحـــد القطاعـــات الأساسية، ما ترتب عليه تخلف هذا القطاع في جميع جوانبه الإدارية والخدمية والتسويقية. هذا بالإضافة إلي إهمال المزارات السياحية والمتاحف التاريخية.

وتعد الأفواج السياحية المتجهة إلى إقليم الصحراء قليلـــة؛ إذ لا تتجـــاوز عدة آلاف. فقد أشارت إحصائيات الشرطة السياحية بمدينـــة ســـبها، للفتـــرة الواقعة فيما بين (2001-2005) إلى أنها قد بلغت حـــوالي 10645 ســـائحاً (جدول 1). وهذه السياحة يغلب عليها نمط السياحة الجماعيـــة، ومـــن ذوي الفئات العمرية الكبيرة. وقد تبين من استبيان عينة مكونة من 300 سائح دولي أن حوالي 60% منهم تجذبه عوامل طبيعية، بينمـــا حـــوالي 40% تجـــذبهم عوامل تاريخية (ابوبكر 2008: 116). ويمكن القول إنه على الرغم من قلة الأفواج السياحية، إلا أن التأثيرات السلبية واضـــحة ومتمثلـــة فـــي التلـــف والسرقات التي حدثت في بعض المواقع.

جدول رقم (1) الأفواج السياحية القادمة عن طريق سبها 2001 – 2005

السنة	الأعداد	النسبة
2001	731	% 6.8
2002	418	% 3.9
2003	438	% 4.1
2004	5259	% 49.4
2005	3799	% 35.7
المجموع	10645	% 100

المصدر: الشرطة السياحية، سبها .

ولا يمكن التغاضي عن حقيقة أن الموروث التاريخي المتمثل في الفن الصخري، ويعد أحد أهم الركائز الأساسية للسياحة، معرض للنهب والدمار، فقد أكد (Keenan 2006:249) أن حوالي 40 موقعاً للفن الصخري في مناطق اكاكوس ومساك قد دمرت وشوهت، بشكل لا يمكن إصلاحه. كما أن كثيراً من المواقع المعروفة في إقليم وادي الحياة قد تعرضت إلى الخلع والنهب. أما فيما يخص المواقع غير المسجلة، فإنه لا يمكن تقدير حجم الدمار الذي لحق بها (Barnet 2006: 105). ويرجع كل من كينان وبارنيت ذلك لعوامل بشرية، جزء كبير منها له علاقة مباشرة وغير مباشرة بالسياحة، يمكن تلخيصها في التالي:

- النشاطات السياحية المتزايدة وخاصة بعد رفع الحصار عن البلاد.
- عمليات لصوص الفن الصخري.
- نشاطات المتخصصين في محاولاتهم نسخ الرسوم والنقوش الصخرية، سواء لأغراض نبيلة أو غير نبيلة.
- نشاطات المصورين، المحترفين والهواة، ومحاولاتهم إظهار ألوان الفن الصخري عن طريق بلّ الإشكال بالمياه، الأمر الذي يؤدي إلى تفكك المكونات الأصلية للألوان وزوالها.
- استخدام بعض السكان المحليين لبعض الكهوف التي تحوي معالم تاريخية حظائر لحيواناتهم.
- نشاطات الكشوف الجيولوجية للبحث عن النفط والمعادن الأخرى.
- العمليات العسكرية.

وإجمالا فإن المعطيات الدولية والمحلية تشير إلى إمكانية تطور قطاع السياحة بسرعة، قد تفوق قدرات الإقليم الاستيعابية، وقد تتسبب في إفراغ الإقليم من مقوماته وقيمه التاريخية والطبيعية. من بين هذه المعطيات ما تعلقه ليبيا من آمال على الدور المستقبلي الذي يمكن أن يلعبه قطاع السياحة في التقليل من الاعتماد على قطاع النفط وتنويع القاعدة الاقتصادية. كذلك قرب الإقليم من أوروبا التي تعتبر أكبر سوق سياحي عالمياً، وسهولة الوصول جواً وبحراً. كما تعد المنطقة وجهة سياحية بكراً، ما يجعلها وجهة سياحية محتملة لكثير من السائحين الدوليين. يضاف إلى هذه المعطيات تزايد أعداد السائحين الدوليين عالمياً بشكل كبير، قد يصل إلى حوالي 1.6 مليار سائح بحلول عام

2020. كل هذه المعطيات تؤكد ضرورة حماية المقومات السياحية وتنميتها وتطويرها، لكي تستفيد منها الأجيال الحاضرة وتحافظ عليها لأجيال المستقبل.

نحو إستراتيجية لتنمية سياحة مستدامة:

اتضح مما سبق أن صناعة السياحة أصبحت تمثل في كثير من دول العالم قطاعاً اقتصادياً رئيساً، يعمل على جلب العملات الصعبة والاستثمارات الأجنبية وتشجيع الاستثمارات المحلية، هذا بالإضافة إلى إيجاد عدد كبير من فرص العمل، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. كما تبين أيضا فشل مشاريع التنمية التقليدية التي ركزت على المكاسب الاقتصادية، وأهملت العوامل البيئية والثقافية، وما ترتب عليها من تدهور في الموارد البيئية، وصل في بعض الأحيان إلى حالات مستعصية يصعب حلها. لذلك لقي طرح التنمية المستدامة اهتماماً وقبولاً كبيراً لدى أغلب دول العالم، كبديل جديد لا يقف أمام التنمية، ولكنه يضع حدوداً، تهدف إلى تقليل الإشكاليات الناجمة عن التفاعل بين البيئة ومشاريع التنمية، حتى يمكن الاستفادة منها حاضراً ومستقبلاً.

وقد تبين أيضا مدى تمتع الإقليم الصحراوي الليبي بإمكانات جذب سياحية مميزة، سواء في الجانب الثقافي أو التاريخي، أو في طبيعة وتباين البيئة الصحراوية المميزة. كما اتضح أن هذا الإقليم يقع تحت طائلة ضغوط بيئية شديدة. يرجع بعض هذه الضغوط إلى تزايد حركة النشاط السياحي العشوائي، وما تتعرض له المواقع التاريخية المهمة من سرقات وعبث. يضاف إلى هذا وذاك حساسية وهشاشة بيئة الإقليم، وما تحدثه فيها السيارات الصحراوية والدراجات النارية من تدمير لمكوناتها النباتية والحيوانية. لذلك

فإن هذا الإقليم قد يكون مهدداً في موارده البيئية والثقافية بالتدهور أو الزوال، إذا استمر هذا الإسراف في الاستخدامات بدرجة قد يصعب حلها.

لذلك فإن الحاجة تقضى بوضع تصورات واستراتيجيات لحماية وصيانة هذه المقدرات البيئية والثقافية وتأمين سياحة بيئية مستدامة. وفي هذا الصدد يمكن اقتراح الخطوات التالية:

1-تنمية وتطوير السياحة البيئية الآخذة بالانتشار عالمياً، وهي تعتمد "على استخدام الموارد الطبيعية والثقافية كمقوم جذب أساسي للنشاط السياحي... وتتم في نطاق يضمن حماية البيئة الطبيعية والحضارية" (الياس و الياس 2001: 14).

2-تحديد الطاقة الاستيعابية للمناطق السياحية بالإقليم الصحراوي، ورسم حدود يجب عدم تجاوزها لتقليل التأثيرات السياحية السلبية.

3-الحفاظ على القيمة الأصلية للمكان وحمايته عن طريق اتباع أسلوب المحميات الطبيعية والتراثية.

4-إشراك المواطنين في إدارة وحماية هذه المنشآت.

5-الأخذ بمبدأ التجميع لمشروعات التنمية السياحية في الإقليم، وحصرها في أماكن محددة، الأمر الذي يقلل الجهد على السائحين، كما يساهم في توفير مكونات البنية الأساسية (الطاقة، المياه، النفايات، النقل) وكذلك في تقليل الأضرار الجانبية لعملية التنمية السياحية.

6-يجب أن تتمشى المرافق السياحية كماً وكيفاً مع حجم المعالم السياحية المتوفرة، وألا يترتب عليها أي تحوير أو طمس للمعالم السياحية، كما يجب أن تتمشى الأنماط المعمارية مع البيئة.

7-تنمية المشاريع السياحية في مراكز سياحية محددة لتقليـــل التـــأثيرات الاجتماعية السلبية.

8-إيجاد مؤسسات لرصد توجهات حركة الســياحة ورصـــد ودراســة المشاكل التي تؤثر سلباً على المقومات السياحية.

9-الحماية القانونية للمواقع التاريخية.

شكر وتقدير:

يتقدم الباحث بجزيل الشكر والتقدير للأستاذ أحمد أبو زيان على ما قدمه من مساعدات ساهمت في إنجاز هذا البحث.

المراجع:

أ) مراجع عربية:

1- الاشوح، زينب صالح، (2004)، التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، م12، ع2، ديسمبر، ص93-133.

2- البرغوثي، محمد عبد اللطيف، (1971)، التاريخ الليبي القديم، من أقدم العصور حتى الفتح الإسلامي، منشورات الجامعة الليبية.

3- البنا، علي علي، (2000)، المشكلات البيئية وصيانة الموارد الطبيعية، دار الفكر العربي، القاهرة.

4- ابوبكر، مبروكة عبد الحفيظ، (2008)، النشاط السياحي ومقوماته بمنطقة وادي الحياة، رسالة ماجستير غير منشوره، كلية الآداب قسم الجغرافيا، جامعة سبها.

5- الحميرى، موفق عدنان والحوامده، نبيل زعل، (2006)، الجغرافيا السياحية في القرن الحادي والعشرين، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان.

6- الخولي، سيد فتحي احمد، (2000)، تخطيط وتنمية السياحة المستدامة، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد والإدارة، م14، ع1، ص 3-40.

7- الريشى، هويدي عبد السلام، الكوافي، أحمد محمد، الســعيطي، ســعد عمر، (2004)، التعريف بالسياحة الجيولوجية في الصــحراء الليبيــة (دراسة ميدانية)، بحث مقدم للندوة العلمية حول السياحة الصــحراوية، هون، 20-2004/12/22.

8- الياس، احمد و الياس، رجاء احمد، (2001)، الســياحة والبيئــة، دار الهاني للطباعة والنشر، القاهرة.

9- القحطاني، محمد بن مفرح بن شبلي وأرباب، محمد إبراهيم، (1997)، السياحية الأسس والمفاهيم، جامعة للملك سعود أبها.

10- جلاله، أحمد محمد، (1995)، قضايا التنميــة المداومــة والتنميــة الاقتصادية، مجلة البحوث الاقتصادية، م1، ع1-2، ص 31- 50.

11- عبد الخالق عبد الله، (1993) التنمية المستديمة والعلاقة بين البيئة، المستقبل العربي، م87، ع1، ص79-101.

12- عبد الوهاب، صلاح الدين، (1998)، تأصيل التفاعلات بين السياحة والبيئة الطبيعية، الكتاب السنوي للسياحة والفنادق، الجمعية المصــرية لخبراء السياحة، منشأة المعارف، الإسكندرية.

13- غنيم، عثمان محمد وسعد، بنتا نبيل، (2003)، التخطيط السياحي في سبيل تخطيط مكاني شامل ومتكامل، دار الصفاء، عمان.

14- عبد الحكيم، محمد صبحي والديب حمدي أحمد، (1995)، جغرافيــة السياحة، المكتبة الانجلو المصرية، القاهرة.

ب) مراجع أجنبية:

1- Bramwell, B. and Lane, B.,(1993),Sustainable Tourism: An Evolving Global Approach, Journal of Sustainable tourism, ol.1 no.1 pp. 1-5.

2 - Barnett T.,(2006),The Libyan Desert: Natural Resources and Cultural Heritage., London: The Society for Libyan Studies, pp.95-110.

3 - Cooper, C., Fletcher, J., Gilbert, D., and Wanhill, S.,(1993), Tourism Principles and Practice., Essex: Longman.

4 - Hunter, C. J.,(1995),On The Need to Re-conceptualize Sustainable Tourism Development., Journal of Sustainable Tourism, vol. 13 no.3 pp.155-166.

5 - Inskeep, E.,(1991),Planning Tourism: An Integrated and Sustainable Development Approach., New York: Van Nostrand Reinhold.

6 -Ioannides, D., and Delobage, K.G.,(1998),The Economic Geography of Tourist Industry, London: Rutledge.

7 - Keenan, J., (2006),The Libyan Desert: Natural Resources and Cultural Heritage., London: The Society for Libyan Studies, pp.241-259.

8 - Mathieson, A., and Wall, G., (1982), Tourism Economic , physical and Social Impacts., New York: Longman .

9 - Page S.J., and Thorn, K.J., (1997), Towards Sustainable Tourism Planning in New Zealand : Public Sector Planning Responses., Journal of Sustainable Tourism, vol.5 no.1 pp. 59-77.

10 -Pigram, J., (1993), Alternative Tourism : Tourism and Resource Management ., University of Pennsylvania Press.

11 - Poon, A., (1993), Tourism Technology and Competitive strategies Trowbridge: Redwood Books.

12 - Timothy, D.J., (1998), Cooperative Tourism Planning in Developing Destination, Journal of Sustainable tourism, vol. 6 no.1 pp. 52-68.